٤ ــ التحيّز في المصطلح

د. أحمد صدقي الدجاني

إن قضية المصطلحات قضية هامة للغاية لم يعطها الكثير منا حقها من الاهتمام فتساهلوا في استخدام مصطلحات نحتها الغير من وجهة نظره، وكان لذلك ما كان من نتائج سلبية لعل في مقدمتها التبعية الفكرية. فمن الضروري إدراك دلالة المصطلحات التي نكثر في استخدامها دون وعي لما تعبر عنه من رواية ومنظور ومفاهيم غربية.

وقضية المصطلحات تبرز في كل صراع، وتحتل أهمية خاصة في الإعلام المتصل به، وأي خطأ في التعامل معها تكون له نتائج وخيمة. والصراع هنا قد يكون حضاريًا عند الاحتكاك بين حضارتين وقد يكون سياسيًا، وواضح أن الطرف الآخر في كل من هذه الصراعات يحاول أن يفرض مصطلحاته ليلوّن الحقائق على طريقته. فعلينا أن نقف أمام كل مصطلح يشيع فاحصين ممحصين قبل الانجرار إلى فخ استخدامه، وعلينا أن نحدد وننحت مصطلحاتنا نحن، وأن نحيي القديم لتحقيق التواصل الحضاري مع أجدادنا والتفاعل الصحيح مع قومنا ثم نعمل على طرحها وتعميمها بعد صياغتها والاتفاق عليها.

ولننظر إلى بعض المصطلحات الشائعة مثل مصطلح «العالمية» وهو مصطلح نكثر استخدامه على صعيد الفكر والآداب فما هو مدلوله ومفهومه؟

لقد ورد هذا المصطلح في مشروع أدبي عدة مرات وهو يتحدث

عن الأدب العالمي، والمكتبة العالمية، والمشهد الثقافي العالمي. فألح علي أن أكتب للمسؤولين عن المشروع قائلاً: «استشعر الحاجة وأنا أتأمل في عالمنا المعاصر إلى تحديد دقيق لمدلول هذا المصطلح.. والتساؤل متصل بتحديد الأنا والذات، وبالموقف من الآخر، وبالدوائر الحضارية، وبتفاعل الحضارات» ونلاحظ أن الغرب قد دأب على احتكار هذا اللفظ بحيث أصبح مصطلح العالمية ينصرف إليه، فكل ما هو غربي عالمي في نظره وكأن العالم مقتصر عليه، وقد وقع بعضنا من أبناء الحضارات الأُخرى في محظور القبول بهذا المدلول الخاطئ للمصطلح، فأصبحوا ضحايا تبعية فكرية خطرة، واتجهت أنظار أدبائنا مثلاً إلى جائزة نوبل وهي جائزة غربية، وتحدث بعضنا عن الأديب العالمي فلان لمجرد أنه غربي، وعن لغات عالمية وأخرى ليست كذلك، وواضح أن الأمر لا يستقيم إلا بتحديد مدلول واضح للمصطلح الذي ورد في سورة الفاتحة حين جاء الاستهلال بحمد الله رب «العالمين».

ومصطلح آخر له أهمية كبيرة هو مصطلح «التقدم» وهو مصطلح يجب أن نبلور مفهومًا صحيحًا وواضحًا عنه وأن نحدد مقياسًا صحيحًا له، وأن ندرك سبل تحقيقه إن أردنا أن ننجح في تحقيق أهدافنا في هذه المرحلة من تاريخنا.

لقد ظهر هذا المصطلح في الغرب مع تقدم العلم التقني في جو سادت فيه فكرة أن تقدم العلم التقني مرادف للتقدم الإنساني. وعبّرت فكرة التقدم هذه عن مفهوم اجتماعي تاريخي، وكانت وثيقة الصلة بمفهوم التطور الذي جاء به داروين، وبمفهوم التغير الذي ينصب على عالم الظواهر الفيزيائية، وكلا المفهومين «عارٍ عن كل مضمون أخلاقي»؛ بينما التقدم الذي هو مظهر من مظاهر التغير مرتبط بقيمه، فمفهومه معياري أخلاقي، وهو مفهوم ذاتي يعني ما هو مرغوب فيه، أو ما هو الأفضل والأصلح، أو ما هو مثالي يرجى تحقيقه، وهو من ثم مفهوم نسبي، يمكن أن يكون اجتماعيًا أو أخلاقيًا أو دينيًا أو اقتصاديًا أو طبيعيًا.

إن نسبة مفهوم التقدم واقترانه في الغرب بتقدم العلم التقني جعلت له مفهومًا ينصرف إلى غزارة الإنتاج الاقتصادي والمادي والتوسع في استغلال مصادر الطبيعة لمصلحة الإنسان، كما ينصرف إلى الحصول على أكبر قدر من اللذات الدنيوية، وقد نجم عن ذلك مقاييس له من نوع خاص، مثل تطور الصناعة الذي يستدل عليه من عدد المصانع ومدى إنتاجها ومعدل انتشار المصنوعات، ومثل انتشار الصحف والكتب وسائر المطبوعات وسواها من وسائل الثقافة، ومثل مدى استهلاك الأطعمة والأشربة والألبسة وسواها من وسائل العيش أو من أسباب الترف والتنعم، ومثل معدل الدخل الفردي والدخل القومي في مجتمع من المجتمعات.

ولكن مفهوم التقدم لا ينحصر في الكشف العلمي التقني وإنما هو مفهوم شامل ينطلق العلم فيه من إيمان، ويتكامل فيه الإبداع مع التحرر، والقدرة العملية التقنية مع قدرة على البحث والنظر، والإبداع الخلقي مع الإبداع الجمالي، وحرية التفكير والتعبير مع العدل، ورسوخ النظم و التقاليد والمؤسسات مع القدوة الصالحة.

والمقياس الصحيح للتقدم يجب أن ينطلق من النظر بداية في «قوام الحضارة»، فالحضارة لا تقوم بمظاهرها بل بنظامها وقيمها. فكل مظهر حضاري فيها يمثل نوعًا من النظام والانتظام، وانتظام الحضارة إنما يتحقق من خلال وحدتها، والمظاهر الحضارية تتضمن دومًا مفاهيم وقيمًا تختلف من حضارة إلى أُخرى، وللدين في بعض الحضارات كما للفلسفة في حضارات أُخرى أهمية خاصة في بلورة هذه المفاهيم والقيم.

إن التقدم في جوهره تحضر وتحرر، ولا بد لنا أن نقف أمام كلمة التحرر التي كثر تداولها. فالتحرر من الحرية، والحرية مقترنة دومًا بالمسؤولية، وهي انطلاقًا من الإيمان بنظرة كونية تعطي التحرر معنى شاملاً بقهر الظلم على صعيد المجتمع، وبتسخير الطبيعة في هذا الكوكب الأرضي الذي جعله الله ذلولاً ليمشي الإنسان في مناكبه، وبالتحرر من أهواء الذات: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ

فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [سورة النازعات: ٤٠، ٤١].

يقتضي هذا التحرر على الصعد الثلاثة، قدرة عملية تقنية وقدرة على النظر والبحث، وهاتان القدرتان تتوافران بالإيمان وإعمال الفكر والعمل الصالح. كما يقتضي إبداعا خلقيًّا وإبداعيًّا جماليًّا أساسهما الإيمان وحرية مسؤولة وعدلاً، ويقتضي أيضًا تربية وقيادة يوفران القدوة الصالحة. لقد انشغل مفكرونا في عصر نهضتنا الحديث بموضوع التقدم، ولم يقبل غالبيتهم أن يحصر مفهومه في تقدم العلم التقني، وإنما فهموه على أنه تقدم عام شامل لمختلف مجالات الحياة وعلى الصعد كافة، ورأوه ينطلق من الإيمان بالله ويتجسد في العمل الصالح الذي يقتضي التواصي بالحق والتواصي بالصبر.

يبقى أن نعمل انطلاقًا من هذا المفهوم الواضح، كي نقضي على رواسب التخلف التي ما زالت تفعل فعلها فينا، ونبلغ بانبعاث أمتنا الحضارى إلى مداه، ونصبح مؤهلين لطرح مفهوم التقدم الصحيح في عالمنا كي نسهم في إنقاذ كوكبنا الأرضي من أخطار توظيف التقدم العلمي التقني لغير صالح الإنسان.

وخطورة قضية المصطلحات تبرز على صعيد صراعنا مع الاستعمار الغربي والصهيونية العنصرية، حيث عمل كلاهما على نحت مصطلحاتهما الخاصة بهما، ثم تعميمها في الساحة الدولية، موظفين في ذلك سيطرتهما على وسائل الإعلام.

ولنقف أمام مصطلح «الإرهاب» فنجده يستخدم لوصف أية مقاومة مسلحة للعداون المسلح الغاشم الذي يقوم به المستعمر الغربي. وبديهي أن أصحاب هذا الفكر الاستعماري لا يصفون عدوان حكوماتهم بأنه إرهاب. لا ولا إنه عدوان، بل إنهم يضفون عليه صبغة «تمدينية» أو «تحضرية» أو «دفاعية» أو «أمنية»، وهم يعبرون عن فرحهم بنجاح هذا العدوان بأشكال مختلفة، ويعتبرون قياداته أبطالاً يكرّمون، والجرائم التي اقترفوها بطولات تجري الإشادة بها. فإذا ما مارس الشعب المعتدى عليه حق المقاومة واستخدم السلاح دفاعًا عن نفسه وذودًا عن أرضه وماله

وعرضه انطلق هذا الفكر الاستعماري يصف هذه المقاومة بأنها إرهاب، ويتفنن في إلصاق أبشع النعوت بها وبأبطالها.

وما أكثر الأمثلة الصارخة على ذلك بدءًا من الغزو الفرنسي لمصر والبطل سليمان الحلبي الذي كان واحدًا ممن قاوموه. مرورًا بحملات الغزو الأوروبي لوطننا والأبطال الذين تصدوا لها، ووصولاً إلى الثورة الفلسطينية وهي تقاوم الغزوة الصهيونية.

ونقف أمام مصطلح «التفاوض» فنجد الفكر الاستعماري الغربي يستخدمه ليطرح بديلاً للمقاومة المسلحة التي يسميها إرهابًا، ولذلك فإنه يضع شرطًا له هو الامتناع عن المقاومة المسلحة أو على تعبيره «الامتناع عن كل أشكال العنف» ـ كما يشترط لحدوثه أن يكون له في هذا التفاوض اليد العليا ليمارسه من موقع القوة المطلقة، ويحرص على أن يقيد مجاله تقييدًا محكمًا، ثم يضع شرطًا آخر له وهو ألا يطلب المفاوض الآخر المعتدى عليه شيئًا؛ لأن ذلك يعني تفويضًا بشروط، وهو لا يقبل «التفاوض بشروط مسبقة»، وهكذا يصبح مفهوم «التفاوض» في هذا الفكر الاستعماري الغربي عملية إذعان الطرف الآخر واستسلامه وتسليمه بكل أمر يعرض عليه؛ إذ لا خيار آخر أمامه.

يبرز مصطلح «السياسة المتوازنة» في الفكر الاستعماري الغربي عند الطرف الثالث المتحالف أو المؤيد أو الداعم للطرف الأول الغازي، حين يود الإسهام بدور ويحفظ مصالح له تربطه بالطرف الثاني المعتدى عليه، ومفهوم هذا المصطلح عنده أن يبيع الطرف الثاني كلمات مقابل تمكين الطرف الأول من التحكم الكامل بالطرف الثاني، وتستهدف هذه الكلمات تهدئة الطرف المعتدى عليه بحيث لا يثور، وبعث الأمل في نفسه كلما أوشك على اليأس بحيث لا ييأس من جدوى استمرار التعويل على الطرف الثالث فيختار طريقًا آخر، وتساوي هذه «السياسة المتوازنة» في هذا الفكر الغربي الاستعماري بين المعتدي والمعتدى عليه، وبين تدعيم الأول بكل ما يمكّنه من عدوانه ماديًا ومعنويًا والاعتراف اللفظي بأن للثاني حقوقًا مشروعة، ويستخدم هذا المصطلح ليساند

المصطلحين السابقين ويمكن لهما، ولذلك نرى الطرف الثالث حريصًا وهو يتحدث عن سياسته المتوازنة أن يدين المقاومة المسلحة للاحتلال، واصفًا إياها بالإرهاب أو بالعنف، ويدعو إلى «التفاوض» بعد التوقف عن «كل أشكال العنف».

نصل إلى مصطلح «قوى التطرف» الذي يستخدمه هذا الفكر الغربي الاستعماري ليصف به أولئك الذين يمارسون حقهم في مقاومة العدوان بالكفاح المسلح، ويطرحون مفهوم السلام القائم على العدل، فهؤلاء متطرفون. وهو يطرح مصطلح قوى الاعتدال «بحثًا عن آخرين» وقد يطلقه فعلاً على البعض من باب التمني الرغبي ومن باب الإيحاء. ويعني به أولئك الذين يقبلون أن «يأخذوا معه ويعطوا». ويحاوروا، وكم تكون فجيعته حين لا يجد من ينطبق عليه هذا النعت بهذا المفهوم.

لنا أن نعود إلى جميع البيانات التي صدرت عن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الغربية لنرى فيها أمثلة لا تحصى لهذه المصطلحات وكلها تعبر عن هذا الفكر.

الأمر الآخر الذي نقف أمامه هو ازدواجية المقاييس في تطبيق المبادئ وواضح أن الأمر الأول الخاص بالمصطلحات تجسيد له.

يُكْثر هذا الفكر الغربي الاستعماري من الحديث عن المبادئ، ويتفنن في التغزل بها والفخر بأن مجتمعه يقوم عليها. ويسهب في شرح مسيرة إرساء هذه المبادئ والمعارك التي خاضها الأحرار لنصرتها، ويشير بخاصة إلى وثيقة حقوق الإنسان التي جاءت تتويجًا لما سبقها. كما يشير كل بلد غربي إلى وثيقة خاصة به حفظها تاريخه. ولكن ما إن يبرز أمر تطبيق هذه المبادئ على مجتمعات أُخرى يتسلط عليها الغرب حتى يكون لهذا الفكر الغربي الاستعماري شأن آخر مع المبادئ نفسها.

إنه في هذه الحالة يتحدث عن «الاعتبارات العملية» وينحت تعبيرات يجهد في نحتها ليلف ويدور، فبدلاً عن حق تقرير المصير مثلاً يجري الحديث عن الحكم الذاتي، أو الحديث عن «المشاركة في تقرير

المستقبل»، أو الحديث عن «تحسين نوعية المعيشة» ـ ويتضاءل صوت المبادئ ليرتفع صوت «الواقعية» وتستخدم لغة المصالح.

واضح هنا أن هذا الفكر الغربي الاستعماري يقيس بمقياسين، ويكيل بكيلين، وهو في كل الأحوال يعامل معاملة «المطففين» ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين: ٢، ٣]، وقد عانت الشعوب المستعمرة ويلات من أبشع نماذج المطففين.

نذكر هنا أن غوستاف لوبون عالم الاجتماع الفرنسي حين درس المجتمع البريطاني لاحظ ازدواج المقاييس، وكيف أن الفارق كبير بين ممارسة البريطاني في مجتمعه وممارسته في المستعمرات للمبادئ التي تعلمه إياها التربية الانكلوسكسونية. وتفسير ذلك هو أن النظرة التي حكمت هذه التربية هي نظرة «محلية» وليست «عالمية»، والمثل الأعلى خاص بالمجتمع وليس بالعالمين.

إن المعاناة التي عانتها الشعوب المستعمرة بسبب هذا الأمر تفوق الوصف وهي ما زالت مستمرة. وكلما تابعت السياسة الأمريكية تجاه حقوق شعب فلسطين رأيت المثل الصارخ لازدواج المقاييس في تطبيق المبادئ، وتذكرت وثيقة وردت في كتاب أميركي اسمه «**علامات على طريق الحرية الأمريكية**» وله ترجمة عربية صدرت بدمشق بعنوان «**معالم الحرية**». وقد جمع وثائقه ميلتون ميلترز وصدر عام ١٩٦١.

الوثيقة تعود إلى عام ١٨٧٩، وهي رسالة وجهها الزعيم جوزيف الكندي الأحمر وقائد قبائل النير بيريز الذي وصفه خصمه الأميركي جنرال هوارد أنه أعظم زعيم في تاريخ الهنود الحمر، وقد عنونها «**رأي هندي عن الأمور الهندية**» وسجل فيها مفاوضاته مع رئيس الولايات المتحدة راذرفورد هيز، وكان النير بيريز من القبائل التي بقيت تكافح بمرارة ذلك الغزو الغربي. وقد قبلوا التفاوض وأبرموا اتفاقات بعد أن أجروا مباحثات، وكانت صدمتهم عنيفة حين رأوا ازدواج المقاييس في تطبيق المبادئ، وقد عبر عن مرارتهم زعيمهم في رسالته التي تستحق أن تقرأ كاملة ولكننا نكتفي ببعضها:

«سأنبئكم على طريقتي كيف ينظر الهندي إلى الأشياء، فلدى الرجل الأبيض كلمات كثيرة يعبر بها عن كيف ينظرون إليه، ولكن قول الحقيقة لا يتطلب الكثير من الكلمات، وما سأقوله يصدر عن قلبي وسأتكلم بلسان مستقيم» والروح الأعظم «شاهد على ما أقول فهو يسمعني»...

«لقد منحنا آباؤنا قوانين عديدة تعلموها عن آبائهم، وهي قوانين جيدة، وتعلمنا أن نعامل الناس بمثل ما يعاملوننا به، وألا نكون البادئين بفسخ أية مبايعة، وأن عارًا علينا أن نكذب، وأنه يجب أن نقول الصدق، وأنه عار على الرجل أن يأخذ زوجة الآخر أو ملكه دون أن يدفع ثمنه، وعلمتنا أن (الروح الأعظم) يرى ويسمع كل شيء، وأنه لن ينسى أبدًا، وأنه في الحياة الأُخرى سوف يمنح كل إنسان بيتًا روحيًا حسب استحقاقه، فإذا كان رجلاً صالحًا فسيملك بيتًا جيدًا، وإذا كان فيما مضى رجلاً سيئًا فسوف يملك بيتًا رديئًا، وهذا ما أعتقد ويعتقده شعبي.

وأخيرًا سمح لي بالمجيء إلى واشنطن بصحبة صديقي الثور الأصفر، ومعنا مترجم، وأنا مسرور بمجيئي فقد صافحت عددًا من الأصدقاء، إلا أن أشياء كثيرة أود أن أعرفها ويبدو أن لا أحد قادر على تفسيرها.

فأنا لا أستطيع أن أفهم كيف ترسل الحكومة رجلاً لمحاورتنا ينقض كلامه كما فعلت بالجنرال مايلز. ومثل هذه الحكومة ليست على حق، ولا يمكنني أن أفهم لماذا يسمح لكثيرين من الزعماء، أن يتحدثوا بطرق مختلفة، ويعدوا بأشياء كثيرة مختلفة.

لقد رأيت الرئيس العظيم (رئيس الجمهورية هيز)، والرئيس العظيم الذي يليه (وزير الداخلية) والوكيل ورئيس القانون وعددًا كبيرًا من رؤساء القانون الآخرين (أعضاء الكونغرس) وكلهم يدعي صداقتي، وأنني سوف أمنح العدالة، ولكني لا أفهم أن تتكلم ألسنتهم دون أن يقدموا شيئًا لشعبي، فالكلمات الطيبة لا تبقى طويلاً ما لم تبلغ شيئًا ما ولا تعوضني بلادي التي يغشاها الرجال البيض الذين لم يحافظوا على قبر

أبي، ولن يدفعوا ثمن خيولي ومواشي، والكلمات الطيبة لن تعيد لي أطفالي.. ولن تمنح شعبي وطنًا يستطيع العيش بسلام. ولقد سئمت من الكلام الذي لا يؤدي إلى نتيجة، ونفسي تجيش عليّ بخواطر شتى، حين أتذكر كل الكلمات الطيبة وكل الوعود المنقوضة».

ومن متطلبات انتصارنا في صراع النفس الطويل الذي نخوضه ضد الصهيونية العنصرية التمسك باستخدام المصطلحات التي تعبر عن منظورنا وحقوقنا وتوجهاتنا، ورفض مصطلحات العدو التي تعبر عن منظوره، وأطماعه، وتقلب الحقائق رأسًا على عقب.

ينبغي أن نتحدث عن فلسطين حين نعرض لأي موضوع يتعلق بالمكان، ونتحدث عن الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل والنقب والمثلث وسهل يافا ومرج بني عامر، ونرفض أي حديث عن «أرض إسرائيل» ويهودا والسامرا، ونرفض استخدام مصطلح جبال جلعاد الذي يستخدمه العدو بدلاً من جبال عجلون، ونرفض استخدام مصطلح أورشليم الذي يطرحه بدلاً من بيت المقدس، أو مصطلح حبرون الذي يستخدمه بدلاً من الخليل.

ينبغي أن نتمسك بالحديث عن شعب فلسطين العربي حين نتحدث عن سكان تلك الأرض الغالية ونرفض أي حديث عن «السكان» أو «سكان الأراضي» أو حتى سكان الضفة والقطاع كله سكان يهودا والسامرا. وفرق كبير بين مدلول مصطلح «الشعب» وبين مصطلح السكان، فالشعب له حقوق في وطنه ومصطلح السكان يحاول طارحوه أن يلتفوا به على تلك الحقوق.

ينبغي أن نبرز مصطلح «مقاومة الاحتلال» وندين كل محاولة لإلصاق تهمة «الإرهاب» بمن يقاوم، وما أكبر الفرق بين المقاومة والإرهاب.

هل يجوز لنا أن ننساق إلى استخدام مصطلح «العمليات الانتحارية» الذي يصف به العدو «عمليات الاستشهاد» البطولية؟ ونحن الذين نؤمن

بأن الاستشهاد حياة، وبأن الانتحار حرام.

إن عدونا يتحدث عن «الواقعية» بمفهومه، وهو يستخدم هذا المصطلح ليدعو إلى التسليم بالأمر الواقع والاستسلام لشروطه، فهل هذه هي الواقعية بمفهومنا؟ الجواب لا لأن الواقعية بالنسبة لنا مشيدة على أرض صلبة من فهم حقائق الجغرافيا والتاريخ، وهي تقترن بثقافتنا الأكيدة المبنية على التصدي للعدوان، ومن يضحك أخيرًا يضحك كثيرًا.

إن حزب العمل الإسرائيلي يتحدث في برنامجه عن «حل وسط يتعلق بالأراضي» وهو يعني أن يأكل بذلك جل الضفة الغربية وقطاع غزة ويستثني المناطق الكثيفة السكان بالعرب الفلسطينيين ليحافظ على يهودية الدولة الإسرائيلية. فهل هذا فهمنا للحل الوسط؟ وهل يمكن أن نقبل حلاً وسطًا يفقدنا شبرًا من الضفة الغربية وقطاع غزة؟

لقد طرح السيد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي - وخلفيته اقتصادية - شعار «تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين» في نوفمبر ١٩٨٣ واتجه ببصره إلى الضفة الغربية، فهل مشكلة شعب فلسطين العربي في الضفة تحل بتحسين نوعية المعيشة؟ أم أنها مشكلة حقوق وطنية فيها حق تقرير المصير وحق العودة؟

كثيرًا ما يتحدث الغرب عن «الاعتدال» و«المعتدلين» وما أخطر هذا المصطلح إذا كان مدلوله التفريط بحقوق الشعب والتسليم بالأمر الواقع الناجم عن الاعتداء والاغتصاب، ونحن من الذين يلتزمون الاعتدال و«القصد» ويدينون الإخلال بالكيل والميزان، وذلك ضمن التمسك بالحق والتصدي للمعتدي المغتصب.

إن مفهوم مصطلح «منظمة التحرير الفلسطينية» يحدده بوضوح ميثاقها الذي تنص مادته الأُولى أن كل فلسطيني عضو طبيعي في منظمة التحرير الفلسطينية، فكيف نفهم هذا الذي يتردد عن فلسطينيين ليسوا في منظمة التحرير الفلسطينية في معرض الحديث عن حوار تجريه الولايات المتحدة معهم؟

واضح أن مجالات استخدام المصطلح عدة. فهناك مجال الجغرافيا حين يتعلق الأمر بالأمكنة، وهناك مجال حقوق الشعب، وهناك مجال الأعمال والمسلك، وفي جميع هذه المجالات تشتد الحاجة إلى الأمر نفسه، وهو أن نستخدم مصطلحًا نابعًا منا يعبر عن منظورنا وحقوقنا وتوجهاتنا.

تبرز هذه الحاجة بصورة خاصة في المحافل الدولية، وأذكر كيف كنا نصرف الوقت الطويل لتحديد المصطلح المناسب. وقد ثارت أمامنا مرة مسألة استخدام مصطلح «الأراضي العربية» و«الأراضي الفلسطينية العربية» وذلك عند بحث قضيتي فلسطين والشرق الأوسط. واستقر رأينا على استخدام المصطلح الأول عند بحث القضية الثانية لأن البحث يتعلق بجميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، واستخدام المصطلح الآخر عند بحث قضية فلسطين، لأن منظورنا في معالجة الموضوع تقتضي إبراز الحق الفلسطيني والتركيز على وجود دائرة فلسطينية من الدوائر العربية الأوسع.

لقد تساءل مرة أحد طلابي لماذا الحرص على إلحاق صفة العربي والعروبة عند الحديث عن شعبِ قُطْرٍ عربي أو عن القطر نفسه، فنقول: شعب مصر العربي، وفلسطين العربية ومصر العربية؟ فسألته عن ظروف ظهور المصطلح، والموضوع الذي يعبر عنه. وتوصل الطالب إلى الجواب. فهذا الحرص تعبير عن استشعار الحاجة للربط بين الدائرة القطرية والدائرة القومية، ولرفض اصطناع أي تناقض بينهما، والتوكيد على مستلزمات ذلك.

من هنا تتضح وتبرز أهمية قضية المصطلحات هذه في كل صراع، وتحتل أهمية خاصة في الإعلام عنه وفي أية مفاوضات تحدث لتسويته، وأي غفلة عن أهميتها وأي خطأ في التعامل معها تكون له نتائج وخيمة. ولقد برزت هذه القضية بقوة في الصراع الذي نشب بين المسلمين واليهود في عصر النبوة. فلننظر كيف تعامل المسلمون معها.

يلفت نظرنا أن القرآن الكريم تضمن حديثًا عنها في سورتين، فقد

جاء في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. ويقول ابن كثير في تفسيره هذه الآية: «كان اليهود يعانون من الكلام ما فيه تورية لما يقصدونه من التنقيص، فإن أرادوا أن يقولوا اسمع لنا يقولوا راعنا ويورّون بالرعونة، ولذلك نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يتشبهوا بالكافرين في مقالهم وأفعالهم».

وورد الحديث الآخر عنها في سورة النساء من خلال قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة النساء: ٤٦] ويقول ابن كثير «جاءت الأحاديث بالإخبار عنهم بأنهم كانوا إذا سلموا إنما يقولون السام عليكم والسام هو الموت».

لقد انتبه أجدادنا لأهمية قضية المصطلحات هذه، مستجيبين لتوجيه الله سبحانه، فأحسنوا نحت مصطلحاتهم وحرصوا على التمسك بها. ويلفت نظرنا كمثل على ذلك المصطلح الذي جرى استخدامه بعد أن أبرم صلاح الدين الأيوبي هدنة الرملة في شعبان عام ٥٨٨هـ مع ريتشارد قلب الأسد وهو لفظ الموادعة. وقد رجعت إلى «**صبح الأعشى في كتابة الإنشا**» للقلقشندي فوجدته مفردًا بابًا حول المهادنات حدد فيه مدلول كل مصطلح ومتى يستخدم. فهناك الهدنة والمهادنة، وهناك الموادعة، والمسالمة، والمقاضاة التي هي التحكيم اليوم والمواصفة، ولكل معناه الدقيق.

إن أول ما ينبغي عمله في التعامل مع هذا الأمر الأول الخاص بالمصطلحات الغربية والصهيونية هو الوقوف أمامها قبل الوقوع في فخ استخدامها، ويقينًا ستثمر الوقفة رفضها ونبذها. وهذا موقف مطلوب ولكنه غير كاف. إذ لا بد أن نقرنه بطرح مصطلحاتنا نحن والعمل على تعميمها.

نعرف أن تعميم مصطلحاتنا ليس بالأمر السهل، ودونه صعوبات

جمة. ونحن نعلم مدى قوة الإعلام الذي ينشر ذلك الفكر الاستعماري الغربي بوسائل الاتصال المختلفة، بل إننا نعرف أن الوقوف أمام مصطلحاتهم ونبذها أمر صعب بسبب سيطرتهم على وكالات الأنباء الأقوى في عالمنا، ومع ذلك فلا بديل عن الوقفة وبذل قصارى الجهد لتعميم مصطلحاتنا، وأضعف الإيمان أن نبدأ بالامتناع عن استخدام مصطلحاتهم في إعلامنا وأن نستخدم مصطلحاتنا. ولنا أن ننطلق في ذلك كله من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وقد أسعدني في عدد من اللقاءات العربية الفكرية التي شاركتُ فيها مؤخرًا أن تنال «قضية المصطلحات» التي نستخدمها عناية، وأن يتم التوصل بين الملتقين إلى الاتفاق على المصطلحات التي يستخدمونها في موضوعات فكرية وسياسية حيوية. وقد تجلى هذا الأمر بخاصة في المؤتمر العربي الذي انعقد بتونس بين ٣ ـ ٥ آذار (مارس) ١٩٩٠. وفي البيان الصادر عنه. وهذا يعني أن الجهود التي بذلت في إثارة هذه القضية والتنبيه إلى خطورتها قد أثمرت. ويبقى أن تستمر هذه الجهود وتعزز بجهود لمعالجة القضية لأنها قضية مستمرة.

لقد وقف المشاركون في هذه اللقاءات أمام عدد من المصطلحات، ودار حوار بينهم حولها في معرض حوارهم حول القضايا التي تستخدم فيها هذه المصطلحات، فهل نقول: «هجرة» اليهود إلى اسرائيل أم نقول «التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين العربية»؟ هل نكتفي بالحديث عن ضرورة تحقيق «الأمن العربي» كواحد من أهدافنا العربية أم لا بد من الحديث أيضًا عن «هدف تحرير الأرض العربية»؟؟ وهذان مثلان متصلان بالصراع العربي الصهيوني من بين أمثلة كثيرة. وحين يجري الحديث عن حضارتنا أنقول: «الحضارة العربية» أم «الحضارة الإسلامية» أم «الحضارة العربية الإسلامية»؟ ثم حين يتطرق الحديث إلى أبناء وطننا العربي الكبير في أصولهم وأديانهم ومذاهبهم أنقول: «أقليات دينية وعرقية»، و«إثنية». وتعبير إثنية هو تعريب لفظ انكليزي، أم نقول «أقوامًا وملالاً». وحين يجري الحديث عن أبناء الوطن العربي الذين

يقيمون في أقطار عربية غير أقطارهم، أنقول: «أجانب يحملون مواطنة أجنبية» أم نقول «عربًا يتمتعون بالمواطنة العربية»؟ وكيف يكون حديثنا عن عمق الوطن العربي والدول المجاورة الواقعة على تخومه، هل نشير إلى ما يفرق أم إلى ما يجمع؟ إلى ما يثير الشك أم إلى ما يبني الثقة؟ وهل يجوز وضع الكيان الصهيوني الاستعماري الاستيطاني ـ الذي هو غرس حديث في قلب أرض عربية باركها الله ـ في خانة دول الجوار فيتحدث عنه بعضنا على أنه من الجيران ويصنفه مع تركيا وإيران وأثيوبيا ونيجيريا وتشاد والسنغال؟ وقد اهتزت أركان ندوة شاركت فيها مؤخرًا حين وقع مسؤول عربي في هذا الخطأ، وتحدث عن علاقات حسن الجوار مع هذا الكيان من أجل تنمية أقطارنا!! وكان أن سمع ما تناساه من حقائق عدوانية الصهيونية وتربصها بنا، وحقيقة الاستعمار الاستيطاني، والعلاقة الوثيقة بين هدف «التحرير» وهدف «التنمية».

نتأمل في بعض المصطلحات التي يطرحها فكرنا العربي وهو يعالج قضايانا. ونسعد حين نجد مثلاً حرصًا على استخدام مصطلح «التحرير» للدلالة على هدف الأُمّة بشأن أراضينا العربية المحتلة في الصراع العربي الصهيوني ذلك أن عدونا مستمر في بذل قصارى جهده لمحو هذا المصطلح منذ عام ١٩٦٧ معتمدًا مختلف الأساليب. ولو تأملنا أساليبه لرأينا تماسك حلقاتها في سلسلة المصطلحات التي يستخدمها، فقد عمد حين احتل الأراضي العربية إلى تسمية الضفة الغربية «يهودا والسامرة» مستخدمًا الاسم التوراتي. وقد حرص في المحافل الدولية التي ترفض هذه التسمية على أن يتحدث عن «المناطق» أو «الأراضي» دون تحديدها «بالمحتلة» ليؤكد موقفه بأنه يعتبرها حقًا له. وقد امتلأ الإعلام الخارجي بالحديث عن «التسوية» و«الحل الوسط» ليقفز فوق الحديث عن «الانسحاب» ووظف نفوذه الإعلامي للتعتيم على مصطلح التحرير. ولا بد لنا أن نصارح أنفسنا بأن بعضنا تأثر بذلك كله، شعوريًا أو لا شعوريًا وتجلى تأثره في هجرانه لمصطلح «التحرير». وهكذا وجد المفكرون العرب ضرورة التأكيد على هذا المصطلح وإشاعة استخدامه مرة أُخرى، ودعوا إلى ذكره عند الحديث عن مصطلح «الأمن العربي» الذي يرسم دائرة

أوسع تحتل دائرة التحرير موقع المركز منها. كما أننا نسعد حين نجد حرصًا على استخدام مصطلح «التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم...» بدلاً من مصطلح «الهجرة» وقد سبق أن تحدثنا عن الفرق بين المصطلحين.

لقد بدأ يشيع استخدام مصطلح «الحضارة العربية الإسلامية» عند الحديث عن قضايانا الحضارية، وهذا أمر يسعد. ويلفت النظر أن بعض مفكرينا العرب يحرصون حين يستخدمونه على ذكر أن جميع أبناء أمتنا ساهموا في بنائها على اختلاف مللهم وأقوامهم مع أبناء أمم أُخرى. ويتميز هذا المصطلح بأنه يبرز ركنين أساسيين تقوم عليهما الحضارة: ركن العقيدة وركن اللغة التي يجري التعبير بها. وهذا ما يجعل المصطلح متصفًا بالشمول ومحققًا من ثم هدف اللقاء بين الناس وصولاً إلى «وحدة التنوع». وأذكر أنني استخدمت المصطلح في لقاء إسلامي مسيحي عقد في إستانبول فجاءني أستاذ تركي مسلم وسألني لماذا قلت الحضارة العربية الإسلامية ولم تقل الإسلامية فقط؟ وقد تفهم وجهة نظري حين شرحتها له. والأمر نفسه حدث حين سألني زميل في لقاء عربي لماذا لا نقول الحضارة العربية ونقف، وفي المناسبتين كلتيهما كان أخوة لنا من العرب النصارى يعتزون بانتمائهم للحضارة العربية الإسلامية ويتحدثون عن الإسهام النصراني فيها. وما أكثر المناسبات التي عبر فيها إخوة لنا من أمم أُخرى عن اعتزازهم بالانتماء للحضارة العربية الإسلامية متحدثين بلسان «البيروني» وهو يفخر بأنه يكتب بالعربية وبلسان «إقبال» وهو يغني للقدس في شعره الموحي. وقد أسعدني أن يجري الحديث في عدة لقاءات فكرية عربية جرت مؤخرًا عن «دعم الهوية الحضارية العربية الإسلامية» في معرض معالجة قضية الاحتكاك بين الحضارات والتفاعل الحضاري ومواجهة محاولات «الآخر» «فرض» حضارته عن طريق «الغزو» مع التأكيد على «التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية».

لعل من أكثر المصطلحات إثارة للجدل في أوساطنا الفكرية مصطلح «الأقليات» الذي يجري استخدامه كثيرًا عند الحديث عن أوضاعنا في وطننا العربي الكبير وفي أقطاره. وهذا المصطلح غربي النشأة

وقد نقله أبناؤنا الذين درسوا في الغرب، وهو يستخدم مقروناً بالدين والعِرق و«الإثنية» أي «الجنس». ويثير هذا المصطلح عند البعض «حساسية» حين توصف به جماعتهم سواء كان هذا الوصف على أساس لغوي أو مللي ديني مذهبي، لما يتضمنه من معنى «القلة» في مواجهة الكثرة وما يشيعه من جو مليء بالتحسب من هيمنة «الأغلبية». ويلاحظ عدد من مفكرينا العرب أن لهذه الحساسية ما يبررها، وأنه حدث توسيع في استخدام المصطلح وخلط أيضًا أوصل إلى أن تشمل هذه الحساسية قطاعات واسعة من أبناء وطننا العربي لم ينجوا من رذاذ استخدامه. فإذا نظرنا إلى الأمر على أساس لغوي فأي دائرة جغرافية نعتمد؟ دائرة المنطقة أم القطر بحدوده السياسية؟ أم دائرة الوطن الكبير؟ أم الدائرة الحضارية؟ فإخوتنا في جنوب السودان لهم لغتهم إلى جانب معرفتهم بالعربية، فهل هم أقلية في منطقتهم؟ والأمر نفسه يصدق على أخوتنا الأكراد. وإذا نظرنا إلى الأمر على أساس مللي نجد أن أخوتنا النصارى الموارنة في منطقة كسروان بلبنان أغلبية، ولكنهم في قطر لبنان ككل إذا اعتمد أساس المواطنة القطرية يصبحون أقلية. ثم إذا نظرنا إلى الأمر على أساس لغوي ديني نجد أن أخوتنا الأمازيغ العرب لهم لغتهم التي يعتزون بها اعتزازهم بالعربية لغة قرآنهم، ولهم منطقتهم التي ينتمون إليها ضمن وطنهم القطري ووطنهم القومي. فكيف نصف هؤلاء جميعًا بالأقليات؟ هل نصف أيضًا المالكي في قطر أكثره أحناف بأنه أقلية وكذلك الكاثوليكي من إخوانه الأرثوذكس، وقس على ذلك. وحين نرجع إلى معجم المصطلحات الاجتماعية نجد أن مصطلح «الأقلية» نشأ في الغرب حين اعتمدت الانتخابات في أعمال الهيئات من المجالس واللجان، ونجد حوارًا دار حول مشاركة الأقلية وكيفية هذه المشاركة. كما نجد أن علم الأجناس «الاثنولوجي» ازدهر في الولايات المتحدة بحكم تكوين المجتمع الأمريكي. ولكننا حين نرجع إلى تراثنا الحضاري فإننا لا نجد مثل هذا المصطلح، ونجد معالجة لتنوع الناس مختلفة جسدت معنى «وحدة التنوع». وقد أسعدني أن يجري الحديث في عدة لقاءات عربية عن «تنوع الأقوام في الوطن العربي والاعتناء بثقافتهم الخاصة ضمن

هويتهم الحضارية العربية الإسلامية». وأسعدني أن يجري الحديث عن «مسألة الأقليات» مقترنًا بتوفير العلاج الصحي لها «في إطار المواطنة والمساواة والوحدة الحضارية».

إن لنا أن نتابع حديث المصطلحات المتعلقة بالمواطنة العربية كي لا يعتبر العربي أجنبيًا في وطنه الكبير، وحديث المصطلحات المتعلقة بدول الجوار والأمم التي نلتقي معها في الانتماء للحضارة العربية الإسلامية كي لا يصبح بأسنا بيننا شديدًا. ويتغلب منطق الصراع على منطق التعاون. وواضح من الأمثلة التي سقناها في قضية المصطلحات أن علينا عند تحديد المصطلح أن نأخذ في الاعتبار أن يكون مصورًا للواقع، وفي الوقت نفسه متضمنًا المصلحة العامة، ومعبرًا عن أهداف الأمّة، وأن يواجه مصطلح العدو.

مطلوب إذن متابعة الجهد في قضية المصطلحات؛ لأن معالجتنا لهذه القضية ضرورة لدعم نضالنا والانتصار على عدونا.